البصيري للدقباسي: لا يوجد أي توجه لإلغاء اللائحة التنفيذية لمؤسسة البترول الكويتية

د.محمد البصيري

علي الدقباسي

ردا على سؤال النائب علي الدقباسي قال ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد البصيري انه تم وضع اللائحة التنفيذية لمؤسسة البترول الكويتية بخصوص تكويت العمالة في عقود المقاولين بالقطاع النفطي رقم (2002/23) وأقرت اللائحة التنفيذية انه يتم تنفيذ اللائحة في نهاية العام 2007/2006، وتم إقرار اللائحة التنفيذية لقرار مؤسسة البترول الكويتية رقم (2002/23) في 2006/6/28 وذلك من خلال الأعضاء المنتدبين للمؤسسة وشركاتها التابعة، وبناء عليه فقد اصدر الرئيس التنفيذي السابق للمؤسسة هاني حسين عدة قرارات بتشكيل لجان المتابعة ودعم جهود برنامج التكويت وفقا للقرار المذكور.

وفيما يتعلق بتطبيق القرار فقد تم بعد دراسة لموقف العقود السارية والعقود الجاري الإعداد لبدء تنفيذها، وقد بدأ التطبيق الفعلي للائحة بعد صدور تعليمات الإدارة العليا بالشركات التي بها عدد من العمالة المستهدفة بقرار التكويت وهي: نفط الكويت والبترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية. وتعتبر جميع العقود والوظائف التي حددتها اللائحة التنفيذية عقودا خاضعة لقرار المعنية بتطبيق برنامج التكويت في كل من وحدات القطاع النفطي بتلك الشركات. وحول اسماء وعدد المقاولين ممن لا يطبقون هذه اللائحة التي تحفظ حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص جاء في رد البصيري انه وفقا لما ورد من ردود الشركات المعنية لم تقدم أي بيانات تفيد بان المقاولين في العقود الحديثة «التي تم ابرامها بعد صدور التعليمات بتطبيق اللائحة» انهم غير ملتزمين بتطبيقها او ان هناك مخالفات قد تمت وتم توقيع اي جزاءات بشأنها. وفيما يتعلق بالتوجه لإلغاء اللائحة التنفيذية لمؤسسة البترول أو تعديلها جاء في الرد: بصفة عامة يجب توضيح ان اللائحة التنفيذية تمثل إجراء لتطبيق قرار المؤسسة بتكويت عمالة المقاولين، ولا يوجد أي توجه لالغاء اللائحة، والمطروح على – العكس من ذلك – هو تدعيم المكاسب التي أوجدها التطبيق للائحة خلال السنوات الماضية والعمل على اضافة المزيد من الضمانات لحماية العمالة الكويتية في عقود المقاولين والعمل على رفع نسبة التكويت وتوفير فرق عمل جديدة للكويتيين في تلك العقود، ونود الإشارة إلى أن اللائحة التنفيذية لبرنامج التكويت في عقود المقاولين صدرت عن الاعضاء المنتدبين في المؤسسة وشركاتها التابعة، وانه قد جرت دراسات عديدة واجتماعات من الجهات المعنية ببرنامج التكويت وشكلت لجان دائمة لمتابعة التطبيق ومعالجة المعوقات التي تعترض مسار التنفيذ لبرنامج التكويت.

وعن أسباب عدم تطبيق احكام قانون العمل في قطاع الأعمال النفطية رقم 28 لسنة 1969، قال البصيري: أفادت الجهات المعنية بالمؤسسة والشركات التابعة بان جميع القوانين واللوائح والأنظمة الصادرة في الكويت ملزمة وواجبة النفاذ على جميع العقود المبرمة، كما ان اللائحة التنفيذية لقرار المؤسسة (2002/23) قد تضمنت ان هذا القانون احد مرجعياتها في التطبيق لبرنامج التكويت، ولقد شملت التعديلات الاخيرة للائحة التنفيذية – والجاري إعدادها للاعتماد من مجلس إدارة المؤسسة – النص صراحة على الالزام بتطبيق قانون العمل في قطاع الاعمال النفطية على العمالة الكويتية في عقود المقاولين، وذلك اضافة الى القوانين والنظم والقرارات الصادرة عن الجهات المعنية بالدولة في هذا الشأن.

التكويت، وتتوقف درجة التنفيذ على عدة عوامل:

- صدور تعليمات بالتطبيق الفوري لقرار التكويت من الإدارة العليا بالشركات النفطية.
- توافر التخصصات التي تنطبق عليها شروط شغل الوظائف المطلوبة.
- توافر مدد الخبرة المطلوبة لشغل تلك الوظائف.

وفيما يتعلق بالمقاولين غير الملتزمين بتطبيق قرار التكويت او اللائحة التنفيذية للقرار فان هناك شروطا جزائية محددة بعقود المقاولين وتقع مسؤولية تطبيقها على الجهات

الخرافي يهنئ نظراءه في سلطنة عمان وجمهورية لاتفيا وموناكو بالأعياد الوطنية

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقيات تهنئة الى كل من رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان خالد بن هلال بن ناصر المعولي ورئيس مجلس الدولة في السلطنة د.يحيى بن محفوظ المنذري والى رئيسة البرلمان – سابيما «سولفيتا أبولتينا» في جمهورية لاتفيا، وذلك بمناسبة الاعياد الوطنية لبلادهم.

كما بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة الى رئيس المجلس الوطني في إمارة موناكو جين – فرنسوا روبيلون، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

أشاد بتصريح الحمود تجاه الشقيقة الكبرى وطالبه بمحاسبة أهل الفتن

المطير: ترتيب شيطاني مدفوع من مجوس طهران وراء الهجمة على السعودية

طالب النائب محمد براك المطير وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود باتخاذ اجراء عملي مع اهل الفتن الذين يحاولون ضرب الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية التي تمثل العمق الخليجي للكويت ولدول الخليج كافة.

وقال المطير في تصريح صحافي ان اهل الفتن ضربوا الوحدة الوطنية ويريدون ضرب الوحدة الخليجية عبر اتهامات زائفة اطلقوها تجاه الشقيقة الكبرى السعودية وبترتيب شيطاني مدفوع من مجوس طهران وبعلم اطراف حكومية فاسدة تقاتل من اجل البقاء في مراكزها على حساب المصلحة العامة.

وزاد المطير ان تصريح وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود عن السعودية وقطر وبقية دول الخليج ينم عن حنكة سياسية واحساس بالمسؤولية ورجل دولة يعرف ما يقول، مشيرا الى ان هذا التصريح اثلج الصدور وليعلم القاصي قبل الداني ان السعودية هي عمقنا وظهرنا وغطاؤنا في الشدة والرخاء بأمر الله سبحانه وتعالى.

محمد المطير

الطبطبائي يطالب بمنفذ لأهالي السلام على الدائري الخامس

طالب النائب د.وليد الطبطبائي وزارتي الداخلية والأشغال بتوفير منفذ للسيارات من منطقة «السلام» بجنوب السرة على الدائري الخامس.

وقال إن أهالي المنطقة يواجهون معاناة يومية مع الازدحام على تقاطع شارع دمشق مع الدائري الخامس بين «السلام» و«الصديق»، وهو المنفذ اليتيم حاليا ويمتد طابور الزحام فيه لعدة كيلومترات كل صباح، ويحتاج السائق من أهالي المنطقة الى ما بين 30 الى 40 دقيقة لتجاوز هذا التقاطع. وأوضح أن إيجاد منفذ من السلام نفسها على الدائري الخامس سيخفف هذا الزحام بنسبة 50٪ على الأقل ولن يؤثر على حركة المرور في الدائري نفسه. وأضاف الطبطبائي ان أهالي المنطقة يطالبون بهذا المنفذ منذ سنوات وان تجاهل الجهات الرسمية لمطلبهم لا مبرر له.

د.وليد الطبطبائي

استفسر عن عدد الخطباء الموقوفين من المذهبين السني والشيعي

الحربش يمطر النومس بـ 70 استفساراً حول مساجد الكويت ومخيمات العشر الأواخر

أمطر النائب جمعان الحربش وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ووزير الدولة لشؤون الاسكان محمد النومس بوابل من الاسئلة البرلمانية وجاء في السؤال الأول: يرجى الاجابة عن الاسئلة والاستفسارات التالية المتعلقة بمساجد السنة والشيعة:

- كم عدد المساجد التي تقوم وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالاشراف عليها؟
- هل يتم تقسيمها وفق المذاهب الطائفية مراعاة للاختلافات الفقهية ام يتم التعامل بشأنها وفق سياسة واحدة؟
- كم عدد المساجد التي تتبع المذهب السني؟
- كم عدد المساجد التي تتبع المذهب الشيعي؟
- ما الآليات المتبعة في مراقبة المساجد من الناحية الثقافية ومن ناحية مراقبة خطباء المساجد؟
- هل يتم تطبيق نفس انظمة الرقابة على جميع المساجد، ام تطبق فقط على مساجد المذهب السني؟
- كم عدد مخالفات الخطباء المرفوعة للوزارة من كلا المذهبين على حدة؟
- كم عدد الخطباء الموقوفين من المساجد من كلا المذهبين على حدة؟
- هل هناك قرار وزاري يمنع اقامة اي مرفق ملحق بالمسجد من مكتبات او مكاتب ادارية وغيره هل يطبق هذا القرار على مساجد الشيعة؟
- هل توجد مخالفات تتعلق باضافة ملحقات للمسجد تخالف القرار المعمول به وكم عددها؟
- هل تتم مخالفة المساجد جميعها كحد سواء ام ان المساجد الشيعية مستثناة؟
- في حالة وجود ملاحق مضافة للمساجد وقائمة، كيف يتم التعامل معها؟
- كم عدد الائمة والمؤذنين في قطاع المساجد؟
- هل جميع الائمة والخطباء يتم تعيينهم وفق شروط الخدمة المدنية؟
- هل هناك خطباء من المذهب الشيعي يتم تعيينهم بخلاف قوانين الخدمة المدنية ويتم صرف رواتبهم عن طريق متبرعين؟
- هل تعتبر وزارة الاوقاف مرجعية في حل النزاعات محل الخلاف على المساجد بين المتبرعين؟
- هل هناك مساجد محل نزاع لم تتدخل الوزارة في حلها وتركت الأمر للقضاء؟
- في حالة اقامة انشطة جماهيرية مخالفة في المسجد او في الساحات التابعة له، ما الاجراء المتبع للتعامل معها؟
- كم عدد مخالفات اقامة الانشطة في المساجد وكيف تم التعامل معها؟

وجاء السؤال الثاني للحربش كالتالي: أولا: انهيار مسجد الوتيد «تحت الإنشاء» في منطقة الواحة بمحافظة الجهراء ما تسبب في مقتل أحد العمال وإصابة العديد من العمال، لذا يرجى تزويدنا بالإجابات التالية:

- كم قيمة المشروع ومن أين التمويل؟
- ما مدة التنفيذ ومتى بدأ العمل

د.جمعان الحربش

محمد النومس

هل هناك قرار وزاري يمنع إقامة أي مرفق ملحق بالمسجد من مكتبات أو مكاتب إدارية وغيره ؟

بالموقع؟

- هل تم استصدار الشهادات والموافقات اللازمة قبل البدء بالمشروع من الجهات المختصة؟
- ما معايير اختيار الشركة المنفذة وهل تم عن طريق مناقصة أو منافسة بين الشركات؟
- من يقوم بمتابعة التنفيذ للمسجد؟
- هل يوجد مكتب هندسي للإشراف على التنفيذ؟
- هل للوزارة الحق في الإشراف على المشاريع الهندسية وما الجهة المخولة بهذا الأمر؟
- هل من اختصاص إدارات المساجد الإشراف على تنفيذ المشاريع الهندسية؟
- من قام بتكليف إدارة المساجد بالإشراف على التنفيذ ومن قام باختيار فريق الإشراف؟
- من هو الفريق المشرف على التنفيذ وما مؤهلاته وما سابقة أعماله؟
- ما سبب انهيار المشروع ومن هو المتسبب بذلك؟
- هل تم التحقيق في أسباب الانهيار وما نتيجة التحقيق؟
- هل سبق التحذير من سوء العمل في الموقع وما تم بهذا الخصوص؟
- ما اسم الشركة المنفذة للمشروع؟ يرجى تزويدنا باسم الشركة وملاكها وأعضاء مجلس إدارتها وتصنيفها في لجنة المناقصات وإشراف البلدية على البنيان؟
- ما شركات تنفيذ الأعمال بالباطن؟ يرجى تزويدنا باسم كل شركة على حدة وتصنيفاتها المعتمدة واعتماداتها في الجهات الرسمية؟ وملاكها؟

ثانيا: عقد النظافة في مساجد الفروانية الذي يبلغ عدد مساجد محافظة الفروانية حوالي 250 مسجدا وجامعا وتحتاج بالإضافة للمؤذنين والأئمة والخطباء لأعمال النظافة وعمالها وذلك بشكل مستمر ومتواصل بحيث لا تخلو المساجد في أي وقت من أعمال النظافة ومواده وفراشيها. إلا أنه ولدى انتهاء عقد النظافة الأخير في نهاية شهر 2011/9 خلت المساجد من العمالة بسبب تقاعس الشركة الجديدة عن القيام بدورها مما أدى إلى إهمال المساجد وإهانتها وتذمر المصلين لسوء الخدمات المقدمة.

- متى وقع العقد ومع من وكم قيمته وما مدته؟
- كم قيمة العقد السابق (المنتهي)؟
- على أي أساس تم اختيار الشركة المتقاعسة وهل سبق لها العمل بالمساجد؟
- ما تاريخ البدء الفعلي للعقد وهل تم متابعة استعداد الشركة للتنفيذ؟
- كم عدد العمالة المفترض توفيره وكم وفر حتى تاريخه؟
- ما الالتزامات التي لم تنفذ في العقد المبرم وما الغرامات المقررة وهل تم تطبيقها؟
- هل أنذرت الوزارة الشركة المتقاعسة لتنفيذ واجباتها ومتى تم ذلك؟
- هل وفرت الشركة بعض العمالة المخالفة لشروط العقد من غير المسلمين أو ليس على كفالة الشركة، وهل قبلت الوزارة هذا الأمر أو هل رفضت وطبقت شروط العقد؟
- لماذا لم تقم الوزارة بفسخ العقد عند تأخر الشركة عن التنفيذ؟
- ما مجموع الغرامات بأنواعها التي تستحقها الشركة حتى تاريخه وهل هناك ضغوط لتخفيضها؟
- هل تقوم الشركة باعتماد العمالة في الأصل من الوزارة؟ يرجى تزويدنا بكشوف أسماء من تم اعتمادهم وصور من وثائقهم والتي تبين ديانتهم؟
- هل تتحقق الوزارة من تطابق أسماء العمالة التي وفرتها الشركة مع ما تم تقديمه واعتماده من أسماء؟

ثالثا: زيارة بعض القياديين لدى قطاع المساجد إلى شركات خارج الكويت بحجة اختيار نوع المعدات واعتماد مواد وعينات بناء على طلب من مسؤولي الوزارة لاختيار المطلوب ويتم ذلك على حساب الشركة دون سند أو مظلة قانونية لخروجهم؟ لذا يرجى الرد على الاستفسارات والأسئلة التالية؟

- نود معرفة الرأي الشرعي في حكم قبول عروض شركات المقاولين التي تقدمها لمسؤولي الوزارة ومهندسيها للسفر إلى مصانع الشركات، وهل في هذا شبهة رشوة، لاسيما أن بعض مسؤولي الوزارة المدعوين من غير ذوي الاختصاص الفني المعني بالاعتماد بشكل مباشر؟
- كم عدد الرحلات التي قام بها قطاع المساجد من تاريخ 2009 وحتى 2011م؟
- أسماء الوفد المشارك في اعتماد وزيارات المصانع لكل رحلة لسنة 2009م وحتى 2011م؟
- تخصصات الوفد المرافق لزيارة واعتماد المواد وأسمائهم مع توضيح الشهادة العلمية لكل منهم؟ لسنة 2009م وحتى سنة 2011م؟
- هل تخصص الأعضاء من رئيس وأعضاء يخدم اعتماد المواد لتلك الزيارات؟
- أسماء الشركات التي تم قبول دعواتها للزيارة واعتمادها؟
- أسماء الشركات التي تم اعتمادها أو رفضها في هذه الزيارات الخارجية لكل رحلة خارجية تم السفر إليها من 2009م وحتى سنة 2011؟
- هل تم أخذ إجازات أو تخصيص مهمات رسمية لزيارة الشركات لهذه السفرات لاعتماد الشركات؟
- يرجى تزويدنا بنسخة من إجازات أو قرارات لأعضاء الوفد بجميع الرحلات لاعتماد مواد الشركات؟
- يرجى تزويدي بجميع قرارات المهمات الرسمية لقطاع المساجد أو المرشحين للمهمات الرسمية من قطاع المساجد لسنة 2011/2010/2009 بالأسماء والمناصب الإدارية؟
- هل هناك رأي بالفتوى والتشريع لقبول مثل هذا العمل؟
- ماذا لو لم يعجب مسؤولي الوزارة نوع الحاجة المطلوبة للوزارة من أجهزة أو مواد بناء وما الذي يترتب على الوزارة في حالة عدم التوصل لاتفاق؟
- هل هناك شكوى من الشركات التي أقدمت على مثل هذا النوع من التعامل؟

رابعا: مخيمات العشر الأواخر من رمضان لعام 2011م، تقوم الوزارة في كل عام بالتعاقد مع الشركات لتوفير المخيمات في العشر الأواخر من رمضان للمصليات ولأنشطة الوزارة وبناء على الحوادث المتكررة بشكل عام رأت الجهات الرسمية تنظيم إقامتها وفق معايير ومواصفات أمنية وقائية، وعليه يرجى إفادتنا بالتالي:

1- هل سعت الوزارة للخروج بتنظيم واضح ووفق معايير ومواصفات لإقامة المخيمات وذلك وفق قرار وزاري واضح مع تزويدنا بالقرار؟

- ما الجهات التي تواصلت أو استعانت بها الوزارة لتحديد أماكن المخيمات مع تزويدنا بالمحاضر والجلسات وما الجهات التي تواصلت وتعاونت معها الوزارة لتحديد مواصفات ومعايير الخيم مع تزويدنا بالمكاتبات ومحاضر الجلسات التي تمت؟
- كيف حددت الوزارة أماكن وأعداد وسعات المخيمات؟ برجاء تزويدنا بالإجراءات التي تمت لتحديد هذه الأمور من حيث اللجنة المشكلة وقرار تشكيلها وأعضائها واجتماعاتها ومحاضر الاجتماعات ومعايناتها الميدانية ومحاضر المعاينات والجهات التي تواصلت معها ومكاتباتها مع هذه الجهات ومحاضر الجلسات مع هذه الجهات؟ والقرارات التي خرجت من اللجنة والتي تم اعتمادها مع تزويدنا بهذه القرارات؟
- فيما يخص التعاقد: كيف تم التعاقد؟ برجاء تزويدنا بالخطوات التي تمت بدءا من إعداد المواصفات والاشتراطات والكميات والتكلفة التقديرية مرورا باستدعاء الشركات والمفاضلة بينها حتى الترسية مع تزويدنا بنسخ من كل هذه المستندات؟ وما المعايير التي تمت على أساسها المفاضلة واختيار من رست عليه المناقصة؟
- ما الشركة التي رست عليها المناقصة مع تزويدنا بقيمة المناقصة؟
- ما قيمة ومراحل كل دفعة؟
- من الجهة التي تشكلت لمتابعة تنفيذ الشركة لاشتراطات ومواصفات التعاقد مع تزويدنا باعتماداتها لأعمال التعاقد وفق المواصفات والاشتراطات؟
- هل رصدت الجهة المتابعة مخالفات وما هي بالتفصيل؟
- هل طبقت الوزارة أي جزاءات على الشركة وما الجزاءات التي تم تطبيقها وكم المبالغ التي تم خصمها على الشركة؟د

استفسر عن شكاوى قدمها أصحاب المنتج الوطني

العبدالهادي: هل تلزم «الكهرباء» الشركات باستخدام المنتج الوطني؟

وجّه النائب ناجي العبدالهادي سؤالا لوزير الكهرباء والماء سالم الأذينة، جاء فيه: نص القرار الوزاري رقم 6 لسنة 1987 والتعديلات التي اجريت عليه بالقرار رقم 282 لسنة 2000 على ضرورة التحقق من اعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني من قبل وزارة التجارة والصناعة وإلغاء العقود المخالفة لذلك، وإيقاع مخالفات على الشركات غير الملتزمة به.

وقد ورد الينا ان وزارة الكهرباء والماء قد قامت مؤخرا باعتماد عدد من المواد والسلع ذات المنشأ الأجنبي في عدد من مناقصاتها في ظل وجود منتجات كويتية الصنع بمواصفات ومقاييس تتطابق وحاجة المشاريع المدرجة في هذه المناقصات وبجودة عالية، لذا نأمل إفادتنا بما يلي:

- هل تقوم وزارة الكهرباء والماء بإلزام الشركات المتعاقدة معها في مناقصات رقم «و ك م، 28 – 2009/2008، و ك م/144 – 2011/2010، و ك م/145 – 2010 – 2011، و ك م/138 – 2010 – 2011، و ك م/92 – 2010 – 2011» في توريد منتجات صناعية وطنية، ما هي هذه المنتجات في حال وجودها؟ ويرجى تزويدنا بقائمة منها.

وهل تلزم الوزارة الموردين في مشاريعها ومناقصاتها بتوفير مواد ذات منشأ محلي أوم لا؟

وكم تبلغ قيمة المواد المستوردة (أنابيب الدكتايل) التي اعتمدتها الوزارة في مشاريع مناقصاتها المطروحة 2009 – 2011؟ يرجى تزويدنا بقائمة بهذه المواد.

في مناقصات وزارة الكهرباء رقم (و ك م/38 – 2009/2008، و ك م/144 – 2011/2010، و ك م/145 – 2010 – 2011، و ك م/138 – 2010 – 2011، و ك م/92 – 2010 – 2011) هل هناك منتج وطني يفي بالغرض حسبما نص عليه القرار الوزاري رقم 6 لعام 1987 وبنفس الكفاءة المطلوبة أو قريب منها؟

- هل تم استعمال المنتج الوطني أنابيب الصلب الكربوني بمناقصات وزارة الكهرباء لمشاريع مشابهة في أعوام 2007، 2008، 2009، 2010 و2011؟
- هل يوجد فرق بالأسعار في المناقصات حين دخول المنتج الوطني مع منافسيه من الدكتايل المستورد سواء قبل اعتماد المنتج الوطني (الصلب الكربوني) وكم كان التوفير بعد ادخال المنتج الوطني؟
- هل التزمت الوزارة والاستشاري المصمم للمشاريع بالقرار الوزاري رقم 6 لسنة 1987 وقرار مجلس الوزراء رقم 412 في اجتماعه رقم 99/23 المنعقد بتاريخ 1999/6/13؟
- هل تقدم أصحاب المنتج الوطني بشكوى خطية وهل تم الرد عليها؟ يرجى تزويدي بنسخة من الشكوى والرد عليها ان وجد.

وماذا كان الرد وأرجو ان يكون مكتوبا إذا وجد وإذا لم يتم الرد فلماذا؟

ناجي العبدالهادي

«حدس»: أحداث الأربعاء نتيجة للممارسات الحكومية العبثية

أصدرت الحركة الدستورية الاسلامية بيانا حول الاحداث التي شهدتها ساحة الإرادة خلال الأيام الماضية وجاء البيان كالتالي: أكد الشعب الكويتي في أكثر من مناسبة رفضه للحكومة وسياساتها التي انحدرت بالبلاد وخلقت الفتن وعطلت عجلة التنمية، ودفعت أفراد الشعب دفعا لمعارضتها برلمانيا وإعلاميا وشعبيا من خلال التجمعات والمسيرات السلمية.

وقد عكست أحداث الأربعاء حالة الاحتقان التي وصل إليها البلد بسبب ممارسات الحكومة العبثية والطريقة الأمنية السلبية التي استفزت الشباب الكويتي، ومع عدم توافقنا مع خطوة دخول قاعة عبدالله السالم وتحفظنا عليها، إلا أننا نحيي النواب والشباب الذين تنادوا لحماية القاعة والدعوة لمغادرتها سريعا حرصا على هذا المرفق الهام. و«الحركة» على يقين بأن الشعب الكويتي على درجة عالية من الوعي لوضع الأمور في نصابها الصحيح بتفويت الفرصة على من يريد استغلال ما حدث لحرف مسار جهود الإصلاح التي أجمعت عليها فئات الشعب المختلفة، والتي تتمثل برحيل الحكومة وحل المجلس وإجراء الانتخابات والمجيء بحكومة جديدة ورئيس جديد وبنهج جديد.. حفظ الله الكويت واحة أمن وخير وإصلاح.